الحركة الإزوادية في مالي وتكويّن الدولة

الاستاذ المساعد الدكتور
خيري عبد الرزاق جاسم[١]
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص:

أثرت ثلاثة عوامل متضافرة، سلباً، في دولة مالي سياسياً وأمنياً، وأدت دوراً مهماً في حالة عدم الاستقرار السياسي والإندماج فيها وهي: الإرث الإستعماري، وضعف الدولة وهشاشتها، فضلاً عن سيادة النزعة القبلية. وأدت الحركة الإزوادية من تلك العوامل في مواجهتها مع الحكومة المركزية، غير أن ألسباب المباشرة التي أدت إلى إعلان الدولة تتمثل فضلاً عما ذكر، بتغيير النظام السياسي الليبي الذي كان سبباً رئيساً في تصعيد سلم مطالبات الحركة وصولاً إلى حد المطالبة بالإنفصال والإلان الاستقلال، حيث أفادت الحركة من خلال رفدها بعناصر القوة المادية والبشرية من خلال عودة الطوارق الى شمال مالي، وتزامن مع سقوط القذافي، حدوث الانقلاب العسكري في مالي الذي اثر سلباً على الدولة في تعاملها مع مطالب الحكرة الازوادية، واستفادت من أجواء عدم الاستقرار وضعف الحكومة، واستقواءها بالتنظيمات المسلحة المنتشرة في عموم الساحل الإفريقي.

وعلى الرغم من القضاء على الدولة الوليدة عبر التدخل الفرنسي إلا أن المشكلة لم تحل وستبقى مثارة بين الحين والآخر وتبعاً للظروف الإقليمية والدولية. ونرى أن سوء توزيع السلطة والثروة سيبقى على المشكلة، وما لم تكن هنالك إجراءات جدية لتسويتها ستبقى حالة عدم الاستقرار هي الملح الرئيس للدولة في مالي والمهدد لوجودها.

---

[١] **أستاذ النظم السياسية المُساعد–مركز الدراسات الاستارتيجية والدولية–جامعة بغداد..**

المقدمة :

لم تكن التغييرات في النظم السياسية العربية التي أصابت بعضاً منها بعيدة عن التأثير في دولٍ أخرى، وأثرت فيها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، ومن بين الدول التي أثرت فيها بشكل مباشر جمهورية مالي التي تزامن حدوث الانقلاب العسكري فيها آذار/مارس وبداية ابريل/نيسان ٢٠١٢، مع تغيير النظام السياسي في ليبيا. ويبدو ان رياح التغيير عصفت بالدول التي تعاني من ضعف في بنيتها المؤسسية وتعاني من مشكلات الإندماج لان مثل تلك البلدان معرضة قبل غيرها لحالات عدم الاستقرار، وإمكانات حدوث التغيير فيها. ومن ثم، أفادت الحركات الرامية إلى المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية من تلك التغييرات لترفع من شأن مطالبها، التي وصلت في أحيان إلى إعلان الانفصال وهو ما بدا واضحاً في حالة جمهورية مالي عندما إستثمر الطوارق الظرف التاريخي المتمثل في إندلاع ثورات "الربيع العربي" في تدعيّم حركتهم ومطالبهم، في توحيد صفوفهم إزاء نظام الحكم في مالي. ولم يقف التأثير عند هذا الحد بل امتد ليشمل منطقة الساحل الإفريقي بدوله ليس من الناحية السياسية فحسب وإنما امتد ليشمل الناحية الأمنية لدول الساحل كافة.

من هنا إرتأينا أن نكتب في هذا الموضوع ليس من زاوية التطورات الحاصلة في جمهورية مالي منذ انقلاب العسكر على الشرعية وإبعاد رئيسٍ منتخب وإنما من جهة، امتدادات ذلك الحدث على جزء مهم من دولة مالي، الذي يطلق عليه بإقليم أزواد، ذلك الإقليم الذي أفاد من الانقلاب العسكري بشكل كبير وأدت به التطورات السياسية اللاحقة على الانقلاب إلى إعلان استقلال الإقليم وإعلان دولة أزواد.

تنطلق الدراسة من فرض رئيس مفاده "ان سوء توزيع السلطة والثروة في جمهورية مالي أدى إلى حالة عدم استقرار على مستوى الدولة والإقليم على حدٍ سواء".

وتم توزيع البحث على المفاصل الاتية:

- **المقدمة**

أولاً: أبعاد مشكلة عدم الاندماج ومنطقة الساحل الإفريقي:

١- ابعاد مشكلة عدم الإندماج في جمهورية مالي.

٢- منطقة الساحل الافريقي.

ثانياً: أسباب إعلان الدولة الإزوادية وفواعلها الرئيسة:

١- أسباب إعلان الدولة الإزوادية.

٢- فواعلها الرئيسة.

ثالثاً : إعلان الدولة والمواقف الدولية منها:

١- إعلان الدولة.

٢- المواقف الدولية منها.

رابعاً : التدخل الفرنسي في مالي وما بعده:

١- التدخل الفرنسي في مالي.

٢- ما بعد التدخل الفرنسي.

– الخاتمة

أولاً: أبعاد مشكلة عدم الاندماج ومنطقة الساحل الإفريقي

١- أبعاد مشكلة الإندماج في جمهورية مالي

سنركز في هذا الجانب على ثلاثة أبعاد رئيسة أدت إلى مشكلة الاندماج الوطني في مالي، وأثرت بشكل مباشر على تفاقم الأوضاع فيها وهي:

أ- الإرث الإستعماري

ورثت دولة ما بعد الإستعمار—ومنها مالي–في إفريقيا العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة. وهو ما يبيّن عدم وجود قواعد مُرسّخة لممارسة وإنتقال السلطة ، فضلاً عن عدم الاستقرار على مؤسساتٍ سياسيةٍ راسخة، الأمر الذي جعل الإنقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا، فضلاً عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي و الجهوي. وتبعاً لذلك، صارت إشكالية بناء الدولة، من المشكلات العصيّة على الحل في إفريقيا بسبب تنامي الهويّات العرقية والإقليمية

والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة.[١]

كانت مملكة مالي في القرن الثامن عشر للميلاد ، تسيطر على معظم الأراضي الإفريقية السوداء الشمالية والغربية. وخضعت كغيرها من بلدان إفريقية للإحتلال الفرنسي حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي حيثُ نالت إستقلالها، ولما اتفق زعماء السودان الفرنسي والسنغال على أن يشفعوا الاستقلال ضمن الأسرة الفرنسية باتحاد فيدرالي بينهما، وقع اختيارهم على تسميته باتحاد مالي، وكان مجموع سكانه آنذاك يبلغ نحو ستة ملايين نسمة أكثرهم مسلمون بينهم ٥٦ ألف أوربي. وقد انبثقت عن هذا الاتحاد حكومة مركزية عليا، ومجلس تشريعي كان مقرهما في مدينة دكار عاصمة السنغال.[٢]

كان من نتيجة هذا الاتحاد أن العناصر المطالبة بالاستقلال عن فرنسا وجدت فيه منشطاً لنضالها. فإذا "بليوبولد سيدار سنغور" يتصل بباريس في العام ١٩٥٩، ويتولى بوصفه رئيساً لجمهورية الاتحاد ، مراجعتها لتحقيق هذا المطلب على أساس اتفاق ثنائي بين مالي وفرنسا في الشؤون الثقافية والدفاع . ثم زار باريس الرئيس سنغور في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٥٩ لهذه الغاية.

وكان من الطبيعي أن تقف فرنسا من بعد موقف المعارضة لهذا الاتحاد بين البلدين ، خصوصاً بعد أن لمست نتيجته المباشرة، وأن تسعى بطرقها الدبلوماسية للقضاء عليه. وقد استطاعت، بالتأثير على السنغال، أن تحل هذا الاتحاد.[٣] وتشكلت في مالي حركة الشباب الجديدة عام ١٩٦١ ، وصدر مرسوم يقضي بأن تكون عضويتها إلزامية لكل من بلغ الثامنة عشرة من العمر، كما اتبعت مثل غانا نظام حياة عسكرية داخل معسكرات خاصة بها . وزعم

[١]الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٢٢) ، بيروت ، نيسان / ابريل ٢٠١٤ ، ص ٥٩ .

[٢] محمد جميل بيهم ، عالم حر جديد في آسيا وإفريقيا والوطن العربي ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٩٩.

[٣] المصدر نفسه .

الانقلاب الذي وقع في عام ١٩٦٠ أن ثمة حاجة ملحة وظروفاً طارئة تقتضي حماية أمن البلاد ، وهو الانقلاب الذي أنهى الاتحاد الفيدرالي بين مالي والسنغال.[١]

وبعد أن نالت المستعمرات الإفريقية استقلالها، نشأت فيها دول لم تراع فيها عوامل القوميات والاثنيات المختلفة، بل عمدت إلى تقطيعها بشكل اعتباطي، وكيفي، بالنظر إلى مصالح وظروف خارجة عن إرادة الشعوب الإفريقية وتطلعاتها . وهذا ما أدى إلى نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي والإيديولوجي، والعرقي، في قسم كبير من إفريقيا. وقد أصبحت هذه الحالة منفذاً جديداً تدخل منه الدول الكبرى من جديد بأهداف استعمارية من نوع جديد.[٢]

ب- ضعف الدولة وهشاشتها[٣]

فشلت الدولة المركزية في مالي منذ الاستقلال في العام ١٩٦٠ في بسط سيطرتها على المساحات الشاسعة التي تتجاوز ١.٢٤١ مليون كلم مربع فيما يتوزّع سكانها البالغ تعدادهم نحو ١٣ مليوناً على عرقيات متعدّدة من زنوج و عرب و بربر، حيث تتعايش في مالي نحو ٢٣ عرقية ، وتعد الصحراء الممتدة بلا حدود و الهضاب الجرداء هي السّمة المميّزة لتضاريس مالي . وتعاني

[١] ب. س لويد ، إفريقيا في عصر التحوّل الإجتماعي ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة (٢٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نيسان / أبريل ١٩٨٠ ، ص ٢٦١ .

[٢] يوسف روكز ، إفريقيا السوداء : سياسة وحضارة ، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢ .

[٣] أقرّ مجلس الاتحاد الاوربي بأن ، " الهشاشة تشير الى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في لبتعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون ، وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . وتوفير الأمن والأمان لسكانها ، والحد من الفقر وتقديم الخدمات ، والإدارة والشفافة والعادلة للموارد وإتاحة فرصة الوصول الى السلطة ".

ينظر : التغلب على الهشاشة في إفريقيا : صياغة نهج أوربي جديد ، التقرير الأوربي حول التنمية ERD ، المعهد الجامعي الأوربي ، فلورنسا ، ٢٠٠٨ ، ص١٧.

هناك إتفاق على نقاط رئيسة في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية على هشاشة الدولة ، حيث وجد كل من الكاتبين ستيوارت وبراون أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسة للهشاشة وهي : الفشل في بسط السلطة ، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف ، عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين ، عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي .

نقلاً عن : الحافظ النويني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

وضعية الدولة في مالي من الخلل الهيكلي الذي تعانيه الدول الإفريقية عامة ، والدولة في مالي على وجه الخصوص من إشكاليات الاندماج الوطني، من تنامي الولاءات التحتية (الدينية والقبلية والجهوية) على الولاء الوطني للدولة المالية، وكذا الإرث الإستعماري، والتعددية الاثنية والعرقية، وما يرتبط بها من سيولة حدودية؛ لكون العديد من تلك الإثنيات عابرة للدول من ناحية، وتوازي تلك الانقسامات الإثنية والدينية في الواقع المالي بشكل مركب من ناحية أخرى، فضلاً عن الإخفاق في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وما يترتب عليه من إشكاليات تقاسم الثروة والسلطة ومطالب الانفصال. [١]

ت- النزعة القبلية

زادت النزعة القبلية Tribalism في غرب إفريقيا خلال السنوات التالية للإستقلال ، فضلاً على هذا فقد ساد الاعتقاد بأنها أحد الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي أصابت الدول الحديثة ، والتي دأب رجال السياسة على التنديد بها. وتستخدم كلمة " القبلية " على نحو استهجاني، بيد أن اللفظ لا يزال مبهماً ، ويجسد استخدامه العام عدداً من المفاهيم المتباينة ، فقد يصف امرؤ شخصاً بأنه " قبلي النزعة " إذا التزم بمعايير مجتمعه التقليدي في مكان لا تتسق معه ، كالمدينة الحديثة على سبيل المثال . كذلك فان الرجل الذي يستخدم نفوذه ليؤمن وظيفة لأحدأقربائه يتهمه الآخرون ممن يؤكدون سيادة القيم البيروقراطية بالانحياز ومحاباة الأقارب . وأيضاً قد يستخدم المرء كلمة " قبلي " ليصف إنسانا يلائم سلوكه مع المواقف الحديثة ولكنه يبقى على ولائه لشيوخ ورؤساء مسقط رأسه . ولكن ربما كان أكثر استعمالات كلمة " القبلية " شيوعاً هو للدلالة على الولاء لجماعة عرقية (أو قبيلة) بحيث يكون الولاء لها موازياً ، إن لم يتجاوز ، الولاء للدولة الحديثة .[٢] وكثيراً ما يتخذ البعض الروابط البدائية أساساً للوحدات السياسية ، وحجتهم في

٧ السيد علي أبو فرحة ، المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة : إستثناء مؤقت أم خلل دائم ، مجلة قراءات إفريقية ، المنتدى الإسلامي ، العدد (١١) ، كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ ، ص ٣٤ .

[٢] ب . س لويد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٩ .

هذا " أن السلطة الشرعية والمقبولة من الجماهير إنما تنبع فقط من السلطة القسرية الأصيلة التي تفرضها هذه الروابط" .[1]

وبذلك تكون الدولة ليس فيها مؤشرات للتنمية ولا حتى بنية أساسية ، ثم إنها دولة غير مستقرة سياسياً ؛ ففضلاً عن الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقاً ، فهي حالياً تعاني قلّة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها ، وأصبح وكراً للإرهاب ولتجارة السلاح والمخدرات ولتمركز الحركات الإسلامية المسلحة . علاوة عن أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها ، ومن ثم فطبقاً لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي ، يظهر أن مالي دولة فاشلة .[2]

٢- منطقة الساحل الافريقي

تؤثر مشكلة عدم الاستقرار السياسي في جمهورية مالي على منطقة الساحل والصحراء وهو (اصطلاح يطلق على المنطقة.. سياسياً وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف" والتي أنشئت سنة ١٩٧١، فان دول الساحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظراً لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا).

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقاً من المشكلات والأزمات الاثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان ، مالي، النيجر ، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات .

ولأنه تم الافتراض مسبقاً بأن الاهتمام الأميركي بالساحل الإفريقي يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فانه لا يمكننا الاعتماد على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقاً من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعاً جداً مما يصعب

[1] المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .
[2] الحافظ النويني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨ .

دراسته.[1] لذلك سيتم الاعتماد على ما أجمعت عليه الدراسات في تصنيف الدول المشكّلة لفضاء الساحل الإفريقي لتعدد المعايير المعتمدّة لتحديد مداه الجغرافي، وان اتفقت على أن به أكبر صحاري العالم المنبسطة على ما يزيد عن ٨,٥٠٠، ٠٠٠ كلم٢، وبأنه يمتد على اختلاف التصنيفات المحدّدة لدوله من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً . من مجموع ما يشكل فضاءه العابر للأوطان من دول يمكن تعدّاد كلاً من : الجزائر، موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا، نيجيريا، تشاد، السودان، اريتريا، أثيوبيا .[2]

ولّد الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في منطقة الساحل ، مشكلات وتداعيات عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول ، منها التهريب وتجارة السلاح والجريمة المنظمة وتموقع وانتعاش الجماعات المسلحة وإجراؤها للتدريب وتجنيد المقاتلين. لم تستوعب دول المنطقة بعد أن التعاطي الفعال مع قضايا الأمن والبيئة والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة، لا يتأتّى بفعالية دون الدخول في تنسيق إقليمي ودولي من خلال تبادل المعلومات وتوحيد الرؤى والجهود. ويبدو في هذا السياق أن فشل دول الساحل الإفريقي والدول المغاربية في بلورة تصور موحد كفيل بالتعاطي مع المشكلة في مالي بكفاءة ونجاعة في إطار من التنسيق والتعاون، هو الذي فتح الباب أمام فرنسا وأطراف خارجية أخرى لتؤدي دوراً محورياً في الأزمة حالياً، إلى الحدّ الذي دفع الكثير من المهتمين والباحثين إلى الإقرار بأن تطور الأحداث في مالي يتحمله طرفان أساسيان: فرنسا الساعية إلى حماية مصالحها الحيوية في إفريقيا[3]، وتنظيم القاعدة الراغب في إثبات الذات بعد سنوات من التواري من جهة ثانية.

---

[1] أسماء رسولي ، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٨٠ .

[2] منصور لخضاري ، الأزمة الليبية وإنعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد (٦) ، جامعة يحيى فارس – المديّة ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٩ – ١٨٩ .

[3] تُعد فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية ، حتى إن إفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية .
ينظر : يوناس بول دي مانيال ، " الدور الفرنسي في إفريقيا : تاريخه وحاضره ومستقبله ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد (١١)، المنتدى الإسلامي ، كانون الثاني / يناير – مارس / اذار ٢٠١٢ .، ص ٦٤ .

ثانياً : أسباب إعلان الدولة الإزوادية وفواعلها الرئيسة :

١- أسباب إعلان الدولة الإزوادية

راكمت مالي في السنوات الأخيرة تجربة ديمقراطية فتيّة وواعدة ؛ غير أن انقلاب الجيش على نظام الرئيس "أمادو توماني" في اذار/مارس ٢٠١٢ أحدث فراغا أمنيا بالبلاد وأربك مسارها السياسي.

إستثمرت بعض الحركات "المتمردة" من الطوارق ضمن الحركة الوطنية لتحرير إقليم"أزواد" الذي يمثل ثلثي مساحة البلاد ويضم الطوارق والعرب؛ ويحتضن مدنا كبرى كتمبكتو وغاوو وكيدال.. هذا الفراغ لتسيطر على جزء كبير في شمال البلاد وتعلن استقلاله؛ مما أدخل البلاد في متاهات سياسية وعسكرية خطيرة.

وقد زاد من تعقّد الأمر ضعف الجيش المالي الذي تمزّقه الإثنية وانخراطه في انقلاب عصف بإستقرار البلاد ؛ ووجود تنسيق بين الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" التي تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات مسلّحة أخرى؛ بعدما ظلت منكفئة على نفسها خلال السنوات الأخيرة ؛ نتيجة الضغوطات العسكرية والاستخباراتية التي قادتها بعض دول المنطقة في مواجهتها ؛ حيث وجدت في أحداث مالي فرصة جيدة للعودة إلى الواجهة من جديد .

تزامن سقوط القذافي مع وجود فراغ في السلطة المالية وغياب حكومة مركزية بعد الانقلاب ضد الرئيس المالي المنتخب " أمادو تومانو توري " – الذي كان يسترضي حركة تمرد الطوارق خلال عملية السلام التي رعتها الجزائر – من قبل عسكريين من المفترض – بحسب بعض المصادر – أنهم تدربوا على أيدي المستشارين الأميركيين في المنطقة في فترة سابقة.[١]

وبذلك يمكن تحديد العوامل الرئيسة للأزمة التي أدت إلى إعلان دولة إزواد بالاتي[٢]

---

[١] **محمد نبيل بخدومة ، التنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي : محاولات الهيمنة الغربية وأزمة مالي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١٣ ، ص ١٠ .**

[٢] **المصدر نفسه ، ص ١١ .**

- سقوط نظام القذافي[1] عن طريق التدخل الغربي، والذي كان من بين الاسباب التي منعت الطوارق من التمرد من قبل.
- انتشار السلاح في المنطقة واستقواء التنظيمات الجهادية المستفيدة من الدعم العسكري الغربي .
- الانقلاب العسكري في مالي من قبل عسكريين حلفاء للغرب .

ثلاثة عوامل مترابطة أدت إلى إشعال فتيل الأزمة في المنطقة . مع أن هناك مصالح لدول متعددة في منطقة الساحل الإفريقي كالصين واليابان ، إلا أن أكبر تلك الدول ارتباطاً بمصالحها في المنطقة هي فرنسا والولايات المتحدة الأميركية ، وعلى الرغم من أن هناك تنافساً بينهما إلا أن تلك المصالح نفسها قد تجعل منهما حليفين في بعض الأحيان.[2]

٢- فواعلها الرئيسة

أ: الحركة الوطنية لتحرير أزواد

الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، التي أعلنت عن استقلال الإقليم في نيسان / أبريل ٢٠١٢ بعد إنتصاراتها الميدانية ضد الجيش المالي . وينتسب أغلب عناصر الحركة إلى الطوارق مع تمثيل أقل للعنصر العربي الإزوادي . ومع أن عدد مسلحيها يقدر بألفي جندي عمل أغلبهم في

---

[1] كتب خالد عبد العظيم بهذا الخصوص مايأتي : أدت ثمانية عشر الف طلعة جوية للناتو على ليبيا الى الاوضاع الاتية :

- إنفصال شمال مالي .
- دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ، وإتساع نشاطه في تجنيد المحاربين ، وتجارة السلاح ، وحصوله على مقابل لتأمين مرور تجارة الكوكايين والهيروين في منطقة الساحل ، والتي إستشرت وتفاقمت بعد تداعي ليبيا وتفكيك ترسانتها .
- إتساع نشاط حركات المعارضة المسلحة في إفريقيا ، والتي غدت تسعى إلى التزوّد بالرجال والسلاح عبر منطقة الساحل ، ومن هذه الحركات المسلحة : حركة بوكو حرام في نيجيريا ، وحركة الشباب في الصومال التي أعلنت ولائها التام لتنظيم القاعدة ، وحركة جبريل إبراهيم التي تخوض الصراع في دار فور ، وحركة بابا لاديه التي تسعى للإطاحة بالرئيس التشادي ادريس ديبي .

ينظر : خالد عبد العظيم ، " الجوار المالي : التداعيات الاقليمية لإنفصال أزواد في مالي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة ، تموز / يوليو ، ٢٠١٢ ، ص ١١٤.

[2] محمد نبيل بخدومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

ليبيا وعبروا الى الجزائر بعد سقوط القذافي ليكونوا أول من يواجه الجيش المالي ويبسطوا سيطرتهم على أغلب مناطق أزواد .

تعد حركة الطوارق في شمال مالي المعروفة بحركة تحرير الأزواد أهم طرف في تهديد الوحدة الترابية لدولة مالي ، بحسب وجهة النظر الحكومية وذلك من خلال النزعة الإنفصالية لهذه الحركة، لما تعده تهميشًا لها من قبل الحكومات المالية المتعاقبة. وفي هذا الإطار، أصبح الطوارق أكثر إقتناعاً بأن الفرصة قد واتتهم للإنعتاق من هيمنة النظم الحاكمة، والتخلص من الشعور بالتهميش.[1] وقد رعت الجزائر العديد من طاولات الحوار و المفاوضات بينها وبين الحكومة المالية[2]، ومن جهة ثانية تعد هذه الحركة ممثل لعرقية الطوارق في مالي، ومن ثمَّ فإنّ التدخل قانونياً يكون لصالح دعم هذه العرقية وفق ما يعرف في الأمم المتحدة "بحق تقرير المصير" على غرار ما حصلت عليه القبائل المسيحية في جنوب السودان و تأسيس دولة جنوب السودان ، أو على غرار الأقليات المسيحية في أندونيسيا و تأسيس دولة تيمور الشرقية وفق حق تقرير المصير..

جعل ذلك الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تطالب بالانفصال ، لان معالم دولتهم بدأت تتبلور مع ظهور البترول ونقله عبّر الجزائر، و وجود شركة توتال الفرنسية كمستثمر رئيس . كما أن الطوارق يميلون بشكل عام الى تحرير المرأة ، سواء اقتصادياً، أو بالنسبة لمظهرها ، حيث لا تضع المرأة الطوارقية الحجاب ، ومن ثمَّ فالحركة الوطنية لتحرير الأزواد على درجة من التعارض مع جماعة أنصار الدين السلفية، ومع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الذي قضى اختطافه للغربيين

---

[1] أيمن شبانة ، " ما بعد التهميش : الطوارق وتهديد سلامة الدولة الوطنية " ، ملحق مجلة السياسة الدولية : تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، العدد (١٩٣) ، القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠١٣ ، ص ٢٧ .

[2] عقدت حكومة عمر كوناري رئيس مالي السابق إتفاقية مع الطوارق والعرب عام ١٩٩٦ ، بوساطة الجزائر و ليبيا ، وكان من بنودها خروج الجيش المالي من منطقة كيدال وما حولها ، وأن يكون السيطرة فيها للطوارق لاسيما إيفو غاس ، و إيما غاد ، و إدنان ، حتى أمير المنطقة تم الاتفاق معه على إدخال عدد كبير من شباب الطوارق والعرب في جميع إدارات الحكومة و أماكن النفوذ ، وبخاصة الجيش ، والشرطة ، والكمارك ، والدرك ، والحرس الرئاسي ، وإدارة الشركات ومشروعات التنمية ، والجمعيات الحكومية و الأهلية العاملة في شمال مالي وشرقها .

ينظر: سعد المهدي، عوامل الصراع في مالي : وجهة نظر باحث من مالي ، مجلة قراءات إفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، نقلاً عن: www.qiraatafrican.com /view/?q=915

باستمرار والمطالبة بفديات على نشاط الشركات السياحية الأوربية ، التي كانت مصدر دخل للكثير من عائلات الطوارق .

ب: الحركات الإسلامية المتشددّة

– تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يُعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، التنظيم السلفي الذي خرج من عباءة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، من أقدم التنظيمات في أزواد، فمنذ أواخر العام ٢٠٠٦، ومسلحو هذه الجماعة، التي تعرف كذلك بإمارة الصحراء، يسعون إلى جعل شمال مالي منطقة للإحتماء وملاذاً لجمع الرهائن الغربيين ممن يتم إختطافهم في دول الساحل الإفريقي، أو المغرب العربي، وممراً آمناً كذلك لقوافل تهريب البضائع والمخدرات، فضلاً عن كونهم قاعدة خلفية للضغط على الجزائر وموريتانيا، ومنذ انسحاب الجيش المالي يتركز مسلحو إمارة الصحراء في تنبكتو .[١] فقد قامت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإصدار بيان بتاريخ ١٧ اذار / مارس ٢٠١٣ دعت فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي.. وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في المنطقة " ، ويأتي هذا البيان ليؤكد رغبة التنظيم في تجنيد عناصر جديدة من المنطقة لدعم حضوره وقدراته؛ كما يعكس رغبته في توسيع نطاق ضرب المصالح الفرنسية بالمنطقة . كما حمل البيان رسالة لمختلف الحركات الإسلامية المعتدلة في منطقة الساحل من أجل دعم الحركات الجهادية وعدم ترك الساحة للتيارات "العلمانية"إن وجود" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي"، في شمال مالي يمكنه من تحقيق هدفه الرئيس، المتمثل في محاربة الغرب، بإعتباره عدواً استراتيجياً، وذلك بأن يحقق التنظيم تواصلاً جغرافياً عبرّ منطقة الصحراء والساحل بالتمركز في ليبيا: الجبل الاخضر، ومصراتة، وطرابلس، ثم التمركز في شمال مالي، وعلى طول حدود مالي مع موريتانيا بواقع ٩٠٠ كم، وفي الصحراء الغربية في ظهير المغرب .

---

[١] **سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، أزمة شمال مالي : والاحتمالات المفتوحة ، (تقارير) مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٢ .ص ٥ .**

– حركة أنصار الدين

تشكل حركة أنصار الدين الوجه الطارقي للجماعة السلفية في أزواد ، ويتزعم حركة أنصار الدين ، القنصل المالي في السعودية والزعيم القبلي والسياسي إياد اغ غالي ، وهو أحد أكثر الأسماء حضوراً في الأزمة المالية ، وهو الذي كان قائداً ميدانياً قاد " التمرد " مراراً ضد حكومة باماكو، كما تصالح معها أحياناً بفضل وساطات الجزائر المتكررة. وتُعد حركة أنصار الدين– على الرغم من توجهها السلفي الجهادي – ذات صلة وثيقة بالجزائر.[١] زعيمها " إياد اغ غالي"، قوة هذه الجماعة تنبع من شخصية زعيمها ، فهو شخصية محورية بالنسبة لدوائر المخابرات الغربية، لأنه مفاوض موثوق به في الأزمات عند اختطاف رهائن غربيين ، فهو الذي يتفاوض مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي. ومن ثمَّ ، فالدوائر الغربية ليس في مقدورها أن تدخل معه في خلاف . ولكنه من جانب آخر، ان هذه الدوائر لا تخفى عنها توجهات " اياد غالي " ، فهو يرفض انفصال شمال مالي ، لان هدفه هو إقامة الشريعة ودولة إسلامية في كل مالي ، وموقفه واضح في هذا الصدد ، إذ قامت قواته بإزالة دور العبادة التي أقامتها البعثات التبشيرية الأوربية في شمال مالي ، كما أزالت قواته أماكن تناول الخمور ، وأماكن أخرى ، ولكنه يرفض اختطاف رهائن . وهو يحاول أن يكسب شعبية في قبائل الطوارق بأن يحمي الأسر من السطو المسلح والاعتداء اللذين كثيراً ما يقوم بهما رجال الحركة الوطنية لتحرير الأزواد . ولكن مع ذلك ، تظل مفاهيم الدولة الإسلامية لم تستقر بعد في قبائل الطوارق ، التي هي أقرب الى مفاهيم التحرر . وقد كان إياد اغ غالي مستشاراً قنصلياً لدولة مالي في العربية السعودية منذ ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ ، حينما طلبت السلطات السعودية منه مغادرة أراضي المملكة لثبوت علاقته بتنظيم القاعدة .

وفي الوقت الذي تنتشر فيه عناصر أنصار الدين في منطقة كيدال وتنتشر معها عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة تنبكتو نجد أن عناصر جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا تبسط نفوذها في منطقة غاو . ولم يأت هذا التوزيع المناطقي صدفة بل إن من

[١] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، أزمة مالي : والاحتمالات المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

أسبابه الروابط القبلية والإجتماعية بين قادة بعض هذه التنظيمات مع قبائل ومجموعات في هذه المناطق . فمن الطبيعي أن تتولى حركة أنصار الدين السيطرة على منطقة كيدال حيث قبيلة الأيفوغاس الطارقية التي ينحدر منها إياد اغ غالي . كما أن قبيلة الأمهار العربية توجد بكثافة في مدينة غاو ، ومن هذه القبيلة ينحدر سلطان ولد بادي المكنى أبو علي وهو زعيم التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا . ويوجد ضمن مجموعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسلحون جاءوا متطوعين من بلدان مختلفة منها ما هو عربي كموريتانيا والجزائر وتونس والمغرب كما يوجد من بينها عناصر من جماعة بوكو حرام [1] من نيجيريا وعناصر من تشاد و النيجر وغيرها . [2]

هذا يعني أنه إلى جانب حركة تحرير ازواد هناك حركات أخرى كأنصار الدين، و حركة التوحيد والجهاد ، و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.. التي تصنّف على أنّها حركات إسلامية متطرّفة ، و في حالة التسليم بهذا التصنيف فإنّ التجارب السّابقة في أفغانستان و العراق و حتّى في الشيشان و الجزائر.. إلخ تثبت أنّ الحروب بين الجيوش النظامية التقليدية و الجماعات التي تنتهج أسلوب حروب العصابات تحسم لصالح هذه الأخيرة، أو في أحسن الأحوال تكبّد الجيوش النظامية خسائر كبيرة . [3] وتبعاً لذلك سيطر على الأوضاع في شمال مالي ثلاث فصائل سياسية هي [4]: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ، وجماعة أنصار الدين ، و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي [5]. وصارت المعادلة كالآتي : حكومة ضعيفة في الجنوب معترف بها دوليا وجماعات إسلامية تتقاسم السيطرة على الشمال كل من حركة التوحيد الجهاد، والقاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وجماعة علمانية تطلق على نفسها الحركة الوطنية لتحرير أزواد والأخيرة تسيطر على منطقة في شمال مالي. لكل من هذه الجماعات أهداف سياسية ودينية.

---

[1] **مجموعة نيجيرية متطرفة ، تركزت عليها الأضواء في الفترة الأخيرة بعد خطفها الفتيات ، وبدأ تهديد هذه المجموعة يتزايد في دولة ترى فيها السلطة المركزية ضعيفة ، حيث تتباهى مجموعات متطرفة أخرى بأن لديها أجندة أوسع .**

[2] **سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، أزمة مالي : والاحتمالات المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .**

[3] **أحسن جدي ، "العمليات العسكرية الفرنسية في مالي: تدخل أم إختراق"، نشرة "نظرة جزائرية"، الجزائر، ٢٠ كانون الثاني / يناير، ٢٠١٣.**

[4] **خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي"، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣ – ١٤ .**

[5] **بحسب تصريحات وبيانات التنظيم فإن الإسم الرسمي هو " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " .**

ولو أن هناك تقارب واختلاف في أهدافهم الدينية والسياسية . على سبيل المثال ، فان كل من الجماعات الإسلامية التي ذُكرت تتوافق في تطبيق الشريعة ولكنهم يختلفون في كيفية تطبيق الشريعة وكذلك تختلف في الأهداف السياسية ومستقبل شمال مالي . فجماعة أنصار الدين تسعى إلى حل سلمي للأزمة عن طريق الحوار والحفاظ على وحدة البلاد فلقد قال زعيم أنصار الدين إياد غالي : إن "الحلول الأحادية في نظرنا لا تجدي نفعا ونحن نرفض مبدأ " الإملاءات"، مشيراً إلى أهمية أن تكون هنالك "رؤية للحل تكون شاملة وناتجة عن مشاورات موسّعة بين جميع الأطراف المعنية" ويشاطره هذا الرأي الجماعة العلمانية المتمثلة بالحركة الوطنية لتحرير أزواد. أما حركة التوحيد والجهاد والقاعدة في المغرب الإسلامي لقد أعلنوا الحرب على فرنسا والجزائر ودول غربية أخرى أغلبهم من فرنسا ، لم يعلنوا عن رؤيتهم السياسية لمستقبل دولة مالي وما هو دورهم لإعادة بناء دولة مالي .

ورغم أن الفصائل الثلاثة تعاونت في إسقاط الحاميات النظامية للجيش المالي في تساليت وكيدال وجاو وتومبكتو، فان كل فصيل من الفصائل الثلاثة له توجهاته وأهدافه : فبالنسبة للحركة الوطنية لتحرير الأزواد ، فلا شك في أن رائحة الذهب الأسود قد جذبتهم ، إذ بدأ ظهور البترول في شمال مالي . وتنقب في هذه المنطقة شركات عالمية : شركة ايني الايطالية ، وشركة توتال الفرنسية ، و شركة سوناتراش الجزائرية . ولكن الأمر لا يقتصر فقط على ظهور البترول ، وانما كذلك على مجموعة من الظروف المؤاتية . فقاعدة تيساليت الجوية تتيح بسهولة دخول وخروج الأطقم الهندسية لهذه الشركات العالمية . كما أن الجزائر على علاقة تاريخية طويلة للغاية بالطوارق ، [1]كذلك حينما سيتم تدفق البترول من شمال مالي ، سوف يتم نقله بأنابيب عبر الجزائر ، باعتبار أن مالي دولة داخلية لا تطل على بحار من جانب آخر ، تؤيد باريس الطوارق ، تؤيد حقهم في نوع من الحكم الذاتي ، ولكن بدون انفصال . منذ البدايات الأولى لظهور أزمة مالي؛ تبين أن هناك ارتباكا واضحا في التعاطي معها من قبل بعض القوى الإقليمية

[1] كانت الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر ، ابان مقاومة الاحتلال الفرنسي ، تتخذ من شمال مالي قاعدة خلفية للمقاومة . بل أن هناك أدبيات سياسية فرنسية تشير الى أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ،كان أسمه الحركي " عبد القادر المالي " ، لأنه هو الذي كان يقود المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي ، انطلاقاً من شمال مالي .

والدولية؛ بين من كان يفضل المقاربة الدبلوماسية والسياسية؛ وبين من أكد على ضرورة وأهمية المقاربة الزجرية العسكرية .[1] ويرى العديد من المراقبين أن سلوك الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي بالذات يعود إلى مبدأ النفعية بشكل كبير مما يعود إلى التمسك طويلاً بأية إيديولوجية متشددة ، وقد استغلت هذه الجماعات في شمال مالي تاريخاً من الانفصال والصراعات المسلحة ، وظهور التجارة غير الشرعية التي تعود إلى عشرات العقود ، وقد شملت عمليات تهريب البضائع عبر الحدود بمنطقة الساحل كل شئ بداية من المواد الغذائية الأساسية ، إلى البنزين والسجائر والكوكايين ، وعلى سبيل المثال فقد ازداد ضلوع " بلمختار " في أعمال التهريب وحصل على اللقب الشعبي " السيد مارلبورو " .[2]

ثالثاً : إعلان الدولة والمواقف الدولية منها :

١- إعلان الدولة

برر الطوارق[3] إعلان دولتهم في السادس من نيسان / أبريل ٢٠١٢ ، بأن صبرهم قد نفد بعد مضي عقود طويلة في انتظار التنمية، وأن شعوب إقليم أزواد وقومياته المتعددة لم تكسب من اتفاقيات السلام مع حكومات مالي إلا الفقر والحرمان.[1]

---

[1] من المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم – بشقيها السياسي والإقتصادي – تنبع من المشروع الذي أعلنته وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٩٧ ، وعُرف بإسم " مشروع إفريقيا " ، ومن أهم ما جاء فيه هو الآتي :

– تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية .

– دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية ، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا .

– إعداد نخب سياسية واعية من الشباب ، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً ، لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس .

– دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي ، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة .

– إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا ، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة .

ينظر : يوناس بول دي مانيال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

[2] محمد نبيل بخدومة، التنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي : محاولات الهيمنة الغربية وأزمة مالي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦– ٧ .

[3] الطوارق اسم لطالما صار فضول المؤرخين فراحوا ينبشون عن دلالته الألسنية وكثير منهم من إكتفى بإسقاط نظرة أنثروبولوجية بحته على هذه القبائل دون استكناه حقائق المجتمع وظروفه الواقعية إجتماعياً وسياسياً . العدد إجمالاً يزيدُ عن ثلاثة ملايين=

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثورة الطوارق ونجاحهم في السيطرة علي شمال مالي، والإعلان عن قيام دولتهم قد ارتبط — مثلما ذكرنا سابقاً – بأمرين في غاية الأهمية هما: سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي، والانقلاب العسكري ضد النظام الحاكم ، والذي أطاح بحكم الرئيس " أمادو توماني توريه " .

فمع ثورة ١٧ شباط / فبراير ٢٠١١، في ليبيا، عاد آلاف الطوارق سواء الذين خدموا في جيش القذافي، أو الذين فروا من الفقر والقتال في مناطقهم إلي أزواد مجددا، وهم محملون بمختلف أنواع الأسلحة، مما ساهم في تقوية موقفهم إزاء القوات الحكومية في مالي، وأدي إلى تنامي النزعة الانفصالية لديهم، لاسيما أنه لم يعد هناك ضابط لمواقفهم إزاء السلطات في مالي، حيث كان القذافي دائم التوسط في تسوية مشكلاتهم مع الحكومات المالية. وقد نجح في مرات عديدة في إقناعهم بإبرام اتفاقيات سلام مع الحكومة المركزية في باماكو.

كما استثمر الطوارق أيضاً الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس المالي أمادو توماني توريه، في ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٢ ، بدعوي تخاذل النظام وفشله في صد هجوم المتمردين الطوارق الذي بدأ في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، في شمال مالي الصحراوي ، حيث استبق الانقلابيون تنحي توريه عن الحكم بعد أن قاربت ولايته على الانتهاء، تمهيداً لإجراء انتخابات عامة في البلاد . ولعل حيازة الطوارق للسلاح المتطور ، وتواصلهم مع الجماعات السلفية الجهادية

=قليلاً موزعين بنسب متفاوتة بين ستة دول إفريقية على الأقل هي : تشاد ، ليبيا ، الجزائر ، مالي ، بوركينا فاسو ، والسادسة هي النيجر حيثُ العدد الأكبر ، وتجمعهم الرئاسي أغاديز ، عاصمتهم المُفترضة وبوابة الصحراء الكبرى .

ما تجمع عليه الكتابات العربية في الحقبة الوسيطة أنه كان لهذه القبائل دور بارز في نشر الإسلام ، كما عُرف الطوارق بمقاومتهم الشرسة للمستعمر مما أدى لاحقاً إلى بلقنة المنطقة وإعادة رسم حدودها بحيث يكون مجتمع الطوارق مشتتاً بين دول عدة لا يستطيعوا تحقيق ذاته في أي منها .

ينظر: محمد أنداندو ، " الطوارق بين معركة الهويّة وممارسات الإقصاء " ، نقلاً عن :

www.aljazeera.net/programs/the-witness/2005/7/10/

[1] سعي البيان الصادر عن دولة الطوارق إلي طمأنة دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية علي مصالحهم، فأكد المتحدث باسم الحركة الوطنية لتحرير أزواد موسي آ غ طاهر أن حدود دولة الطوارق سوف تقتصر على شمال مالي، وأنه لا يوجد للحركة أطماع توسعية في دول الجوار، خاصة تلك التي تعيش فيها قبائل الطوارق، وأن مسألة إقامة دولة الطوارق الكبرى في الساحل الأفريقي أمر مستبعد، وأن الدولة الجديدة سوف تحافظ علي كافة المصالح الإقليمية والدولية. لكن هذه التطمينات لم تبدد مخاوف الأطراف الإقليمية والدولية، فكان الرفض هو العنوان العام للمواقف الإقليمية والدولية من إعلان دولة الطوارق.

في الإقليم قد أفرزا واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله ، وهو أن الطوارق أصبحوا على قدر من القوة التي لم يعد ممكناً في ظلها تجاهل مطالبهم في الحصول على نصيب عادل من الثروة والسلطة في الدول التي يعيشون فيها .[1]

وفي ظل الفوضي الأمنية التي اجتاحت البلاد، انطلق الطوارق في الاستيلاء علي العديد من المدن والمواقع العسكرية المهمة، مثل كيدال، وهي المركز الإداري في الشمال ، ثم منطقة جاو العسكرية، ثم تمبكتو ، بما يعني سيطرة الطوارق شبه الكاملة علي شمال شرق مالي ، حيث كانت تمبكتو هي آخر معاقل جيش مالي في هذه المنطقة، الأمر الذي أغراهم بالإعلان عن قيام الدولة الطوارقية . "تمرد" الطوارق ضد النظام الحاكم في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ ، وذلك تحت قيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد بزعامة "بلال الشريف". وقد تدعم موقفهم بشكلٍ كبير ، بعد أن انضم إليهم الالاف من الطوارق الذين عادوا إلى موطنهم الأصلي في إقليم أزواد، مع إنطلاق ثورة ١٧ شباط / فبراير ٢٠١١ في ليبيا. وقد كان معظم العائدين من هؤلاء الذين خدموا في جيش القذافي، ومن ثم فقد إستفادوا مما تلقوه من تدريبات، حيث خدم قسم كبير منهم في قوات النخبة الليبية ، وفي الفيلق الإفريقي ، وفيما يُعرف ب "كتيبة خميس القذافي " . كما إستفادوا أيضاً مما جلبوه معهم من أسلحة متقدمة نسبياً عن تلك التي تحوزها القوات الحكومية في مالي .[2]

ومع الإعلان عن دولة الطوارق، بدت الانقسامات بين الثوار، حيث انقسم هؤلاء إلى فريقين. أحدهما هو الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، والآخر هو حركة أنصار الدين الإسلامية ، التي ترتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حيث تري الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنها حققت ما كانت تتطلع إليه ، وهو إقامة دولة للطوارق في شمال مالي . في المقابل تري جماعة أنصار الدين أن هدفها لا يقتصر علي تكوين دولة للطوارق، وأنها تخوض حرباً جهادية من أجل الإسلام في مالي وغيرها من دول المنطقة ، وأنها تقف ضد كل الثورات التي ليست بإسم الإسلام. وفي ظل تقاطع الرؤي بين الطرفين، رفضت حركة أنصار الدين، التي تسيطر علي مدينة تمبكتو وقف إطلاق النار ضد الجيش المالي ، وهو ما دفع الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى انتقادها،

[1] أيمن شبانة ، " ما بعد التهميش : الطوارق وتهديد سلامة الدولة الوطنية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .

[2] أيمن شبانة ، " ما بعد التهميش : الطوارق وتهديد سلامة الدولة الوطنية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

والتنديد بممارساتها، التي تمثل تهديداً لاستقلال دولة أزواد . غير أنه في المحصلة ، طردت الحركات الجهادية السلفية الحركة الوطنية لتحرير أزواد من جميع المناطق الازوادية الواقعة تحت سيطرتها ليصبح وجودها العسكري شبه معدوم في الميدان ، لكن جناحها السياسي النشط ، والموجود أساساً في فرنسا وبلجيكا ، ظل يسجل حضوراً في بعض المنابر الإعلامية والدبلوماسية في الوقت الذي ضعف الوجود الميداني للجناح العسكري .[١]

٢- المواقف الدولية منها

بالنسبة لدول الجوار الإفريقي [٢]، فإن نشوء دولة للازواد يمثل سابقة في غاية الخطورة ، قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية ، كالجزائر والنيجر . علاوة على أن وجود حركات " جهادية "متعاونة مع حركة الازواد ، تتفق كلها على إقامة دول اسلامية (حركة الأنصار بمالي فقط، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في منطقة غرب إفريقيا)، قد يجعل تلك المنطقة مركزاً لنشاط "الجهاديين" في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، تستهدف دول المنطقة، والمصالح الدولية ، وتكون قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة، بالتعاون مع الحركات "الجهادية"

---

[١] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة ، (تقارير) مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٢ .ص ٥ .

[٢]المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS (Economic Community of West African States) : منظمة إقليمية أنشأت في عام ١٩٧٥ ، وتوجد أمانتها العامة التنفيذية في مدينة لاغوس النيجيرية . وهي تعمل على تعزيز التجارة والتعاون والمساهمة في تنمية غربي إفريقيا . وفي عام ١٩٨١ تبنت بروتوكول المساعدة المتبادلة في الشؤون الدفاعية . وقد أنشأت مجموعة المراقبة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في العام ١٩٩٠ كقوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام وفرضه . وتضم لائحة الدول الأعضاء كل من : بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الاخضر ، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توغو .
وفي إطار بناء الثقة والإستقرار وقع رؤساء ١٥ دولة هي أعضاء في المجموعة الإقتصادية لدول غربي إفريقيا ، في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٦ في أبوجا بنيجيريا على إتفاقية ملزمة قانوناً تتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة . وتهدف الإتفاقية الى منع التخزين المفرط والمسبب لزعزعة الاستقرار للاسلحة الصغيرة والخفيفة ، وهي تعتمد على التوقف الإختياري لمجموعة إكواس عن استيراد وتصدير ، وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غربي إفريقيا ، وتحدد الاتفاقية معايير مشتركة لمجموعة من القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، منها عمليات الاستيراد ، والتصدير ، والتوسط ، والترقيم ، والتعقب .بالاضافة الى ذلك، تجبر الاتفاقية الدول الاطراف على تقديم تقرير سنوي لأمانة السر التنفيذي لاكواس يُبين تفاصيل الطلبات والمشتريات من الاسلحة الصغيرة والخفيفة . وتوفر اتفاقية اكواس والاليات التي أوجدتها نافذة جديدة للعمل على تحقيق الشفافية وعمليات بناء الثقة في غربي إفريقيا .

في إفريقيا وباقي مناطق العالم [1]. أما بالنسبة الى تداعيات الاوضاع على المنطقة المغاربية، فعلى الرغم من أن الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" تحاول طمأنة دول الجوار بالتأكيد على احترام سيادتها وحدودها؛ إلا أن حدوث الانفصال أو استمرار الوضع عمّا هو عليه حاليا؛ سيفتح الباب أمام مجموعة من المخاطر يمكن أن تطال دول المنطقة المغاربية.. ذلك أن التدخل الأجنبي في المنطقة شكل في العقدين الأخيرين ذريعة لشن عمليات عنيفة من قبل الجماعات المسلحة؛ كما أن نجاح الانفصال سيفتح باب من الاضطرابات في المنطقة بما يهدّد وحدة الدول واستقرارها.

بينما عدّ الاتحاد الأفريقي إعلان استقلال أزواد أمراً باطلاً وعديم الجدوى، خاصة أنه يتناقض مع مبادئ الاتحاد الأفريقي، التي تنص على " قدسية الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية عند حصولها على الاستقلال".

وبالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، فبالرغم من أنها تمتلك خبرة في التعامل مع ما يجري في مالي بسبب دورها في الصراعات السابقة في المنطقة، إلا أن الوضع الراهن في مالي مختلف إلي حد بعيد، حيث يتعين علي المنظمة مواجهة أزمتين معقدتين في ذات الوقت، وهما أزمة الانقلاب العسكري، والحركة الانفصالية في شمال البلاد. ومن ثم لم تتدخل إيكواس عسكرياً لمواجهة انفصال الطوارق، مكتفية بممارسة الضغوط السياسية للتصدي لهذه الدولة، وتسليم السلطة في البلاد إلى حكومة مدنية منتخبة.

وعلي المستوي الدولي، أبدت الولايات المتحدة وفرنسا انزعاجاً شديداً من كون الساحل الأفريقي بات مهدداً بالسيطرة عليه من جانب الجماعات الإسلامية المقاتلة، لكن الدولتين اتخذتا موقفاً متريثاً حيال الإعلان عن دولة الطوارق ريثما تتضح الأهداف الحقيقية للطوارق وتوجهاتهم الوطنية وأولوياتهم، وكذا مواقفهم تجاه المصالح الدولية والإقليمية، فضلاً عن عدم رغبتهما في الدخول في مواجهات مباشرة مع الطوارق، خاصة في ظل الانشغال بالترتيب للانتخابات الرئاسية في فرنسا، وعدم رغبة واشنطن في فتح المزيد من جبهات المواجهة في المنطقة، في ظل انشغالها بترتيب الأوضاع في دول الربيع العربي.

[1] أزمة مالي: متاهات الانقلاب والانفصال، (تقدير موقف)، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ص ٢-٣ .

غير أنه من المتوقع ألا تسمح فرنسا، وهي الدولة المستعمرة السابقة، والولايات المتحدة، صاحبة المصالح الأهم في الساحل الأفريقي بقيام دولة الطوارق، نظراً لما يعنيه ذلك من تهديد للاستقرار والأمن والمصالح الإقليمية والدولية في المنطقة. ومن ثم، فإن التسوية الأكثر احتمالاً تتمثل في الضغط الغربي علي قيادات الدولة الوليدة، للتراجع عن إعلان قيام دولتهم، في مقابل منحهم حكماً ذاتياً موسعاً، وهو ما يتسق مع رغبة الأطراف الإقليمية الأخرى .

وعلي ذلك قام قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" الجنرال كارتر فاهام بزيارة الجزائر، وهي الدولة الأكبر في الساحل الأفريقي، مع أجل بحث أنسب السبل للتعامل مع الموقف، فيما أكدت فرنسا رفضها التدخل عسكرياً في مالي إلا لتقديم مساعدات لوجستية أو علي صعيد التدريب، مكتفية بإعلان دعمها لدور (إيكواس في مالي).[1]

رابعاً : التدخل الفرنسي في مالي وما بعده

١- التدخل الفرنسي في مالي

ناشد قادة الانقلاب العسكري القوي الإقليمية والدولية بتقديم الدعم السياسي والمساعدة العسكرية إلى مالي لتأمين البلاد في مواجهة التمرد الانفصالي للطوارق، فيما أعلنت بعض المنظمات المدنية والميليشيات المحلية دعمها للمجلس العسكري الحاكم ومعركته ضد الانفصاليين الشماليين. ورفع بعضهم لافتات كتب عليها " السلام أولاً والانتخابات فيما بعد " في رفض مباشر للدعوات الدولية والإقليمية للمجلس العسكري بترك السلطة .

لم تنجح الضغوط والمطالبات الفرنسية لهذه الحركات بتسليم أسلحتها والدخول في حوار مع الحكومة المالية في إقناع هذه الحركات بالجنوح إلى السلم، والثقة بوعود الحكومة المالية الجديدة، بل تعتقد هذه الحركات أن الحكومة الجديدة غير جادة في تحقيق السلم ومد يد العون لسكان الشمال، وتسوية مطالبهم التاريخية العادلة في حكم ذاتي أو أي وضع مشابه يتفق عليه الطرفان ويلبي رغبات السكان ولا يقوض أركان الدولة المالية.[2] ولهذا وحفاظاً على المصالح

---

[1] أيمن السيد شبانة ، مالي : مفاجأة دولة الطوارق ، مجلة الديمقراطية ، ١ تموز / يوليو ٢٠١٢ نقلاً عن :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1025166&eid=6742

[2] أمين محمد ، " مالي : الدولة تستعيد السيطرة بمساعدة فرنسية " ، نقلاً عن : http//www.aljazeera.net/portal

الفرنسية في افريقيا اضطرت الى التدخل في شمال مالي بعد طلب السلطات الانتقالية المالية ذلك وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٠٨٥ الصادر في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٢، " هذه الحرب هي أول انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة افريقيا – فرنسا France- Afrique .[١]

وعدّت فرنسا تدخلها العسكري في مالي؛ لا ينطوي على تحقيق مصالح خاصة؛ بل جاء تلبية لدعوة رئيس مالي المؤقت وانسجاما مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥/ ٢٠١٢ لأجل محاصرة النزاع وقطع الطريق على المقاتلين المسلحين ومنعهم من فرض سيطرتهم على كامل التراب المالي.. علاوة على السعي لإضعاف الجماعات المسلحة في المنطقة بعد تصاعد قوتها نتيجة للاستقرار في منطقة آمنة والاستفادة من السلاح الليبي المسرّب.

ومعلوم أن التدخل الفرنسي في مالي بدأ قبل الموعد المقرر لتدخل القوات العسكرية المشتركة لدول غرب أفريقيا بناء على دعوة من السلطات المالية. حيث ينتشر حوالي أربعة آلاف جندي فرنسي في منطقة الشمال المالي مدعومة بقوات عسكرية مالية وأخرى تشادية فضلاً عن قوات محسوبة على الاتحاد الإفريقي.

٢- ما بعد التدخل الفرنسي

إن تداعيات الوضع في مالي ستصل حتما إلى دول الجوار في حال استمرار الاضطراب على مستوى التعامل مع المشكلة؛ واستحضار المقاربات الانفرادية بدل التّنسيق والتعاون والشمولية في التعاطي معها؛ باعتبارها تطرح تحديات على السّلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول إن استمرار هذا الارتباك الإقليمي؛ سيعقّد الأمر أكثر مع تنامي دور القاعدة وعدد من الجماعات المسلحة الأخرى التي تنتعش من مثل هذه المناسبات.

وقد أكدت التجارب الدولية أن التعاطي مع قضايا من هذا النوع؛ لا يمكن أن تتأتّى إلا بصورة شمولية تستحضر مختلف العوامل التي تغذّي الرغبة في الانفصال أو التوجه نحو التطرف والعنف ؛ بعيداً عن المقاربات التي تستحضر المصالح الضيقة في أبعادها السياسية والاقتصادية

[١] محمد نبيل بخدومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

والاستراتيجية؛ فالسعي إلى تدبير التنوع المجتمعي بشكل ديمقراطي في المنطقة وتجاوز الفراغ الأمني ودعم جهود التنمية؛ يمكن أن يسهم في تراجع حالة الاحتقان الراهنة .

إن بلورة حلّ حقيقي للوضع في مالي؛ يتطلب في البداية استيعاب خلفيات الصراع وأسبابه؛ واستحضار تداعياته الخطيرة على الدولة والمجتمع في مالي وعلى السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛ قبل بلورة تصور شامل لهذا الحل الذي يفترض أن ينبع من إرادة القوى السياسية والمجتمعية داخل مالي وتساهم في ترسيخه مختلف القوى الإقليمية والدولية بحسن نيّة.

وهو ما حصل لاحقاً اذ وبعد مرور أشهر عديدة، كانت وحدات الجيش المالي المدعومة بإسناد جوي وبري واسع من الفرنسيين تتولى السيطرة دون قتال في الغالب على المدن الثلاث الكبرى بالشمال تمبكتو وغاوة، ولاحقا كيدال التي تأخر دخول الجيش المالي لها بسبب تمركز وحدات عسكرية تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد فيها، وهي الحركة التي تحالفت مع الفرنسيين ودعمت التدخل العسكري في مالي. صحيح أن الجماعات المسلحة أخلت مواقعها التقليدية في شمال مالي، وأن الحكومة تنفست الصعداء بعد عودتها إلى أرضها المسلوبة ، ولكن الكثيرين يعتقدون أن الجماعات المسلحة ما زالت قادرة على إلحاق الأذى وربما إثارة الرعب في أجزاء معتبرة من صحراء مالي المترامية الأطراف، وهو ما تؤكده الاشتباكات وعمليات الاغتيال والتفجير التي تشهدها المنطقة من حين لآخر.[1]

لم يكن عام ٢٠١٣ عاما عاديا في تاريخ مالي الحديث، ففيه استعادت الدولة سيطرتها على الجزء الأكبر من أراضيها، وفيه عادت الروح مرة أخرى إلى هياكل الدولة ومؤسساتها الدستورية، وفيه أيضا تمكن ساسة البلاد بدعم فرنسي من وضع يد الدولة على جزء مما يعرف بمحمية الحاكم العسكري السابق أمادو سونغو.

حققت مالي خلال سنة ٢٠١٣ أيضا ما تعده مكسبا سياسيا مهماً، يتمثل في إجراء انتخابات رئاسية جاءت برئيس جديد للبلاد، بعد جولتين انتخابيتين حاسمتين خلال تموز/يوليو آب/أغسطس٢٠١٣، أعقبتهما انتخابات تشريعية نظمت في الشهرين الأخيرين من العام نفسه.

[1] **جريدة الشرق الاوسط ، الخميس ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ .**

اذ تحققت المحكمة الدستورية في مالي من صحة النتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات التي أعلنت في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٣، والتي حصل فيها إبراهيم أبو بكر كيتا البالغ ٦٨ عاما ورئيس الوزراء السابق والسياسي المخضرم، على ٧٧.٦ بالمئة من الأصوات في جولة الإعادة مقابل ٢٢.٣ بالمئة لمنافسه وزير المالية السابق سوماليا سيسي.

بعد هذه الانتخابات إنتظر الماليون فترة حكم الرئيس الجديد بداية من شهر أيلول ٢٠١٣ ليروا مدى التزام الرئيس الجديد الذي يمثل محمل آمالهم وجسر عبورهم نحو فترة استقرار منشودة، في استعادة الدولة لهيبتها وسلطتها والتي كادت تتفكك جراء أحداث العنف التي شهدها البلد الواقع في الغرب الأفريقي نتيجة إرهاب الجماعات الإسلامية المسلحة وتسببت في اندلاع أحداث العنف في أعقاب انقلاب عسكري قبل ١٧ شهرا .[١]

ويبدو أن الرئيس المنتخب إبراهيم أبو بكر كيتا الذي يوصف بالرجل الحديدي والذي دخل الانتخابات تحت عنوان كبير "المصالحة" عاقد العزم على استعادة "هيبة" الدولة المفقودة، فسرعان ما حل لجنة إصلاح الجيش التي يسيطر عليها أعضاء بالمجلس العسكري الحاكم سابقا، ثم اعتقل لاحقا رئيس اللجنة النقيب (الذي رقي فيما بعد إلى رتبة جنرال) سونغو وعددا من مرافقيه بعد احتجاجات جرت في محيط قاعدة "كاتي" العسكرية التي انطلق منها انقلاب ٢٠١٢.

ويعتقد أنصار كيتا أن إكمال تنصيب المؤسسات المنتخبة (الرئاسة والبرلمان) واستعادة هيبة الدولة وتقويض محمية سونغو –جنوبا– يمثل بالتوازي مع حرب الشمال أهم الرهانات التي على الحكومة الجديدة كسبها بسرعة، حتى تتفرغ لمعركة البناء، واستعادة مكانة مالي الخارجية، وتجربتها الديمقراطية التي كان ينظر إليها بوصفها إحدى أفضل التجارب الديمقراطية بالقارة الأفريقية قبل أن يباغتها النقيب سونغو بانقلاب أودى بحياتها، وفتح المجال أمام تفكك البلاد واستيلاء الجماعات المسلحة على الجزء الأكبر منها.[٢]

[١] **هل تعود الدولة في مالي بعودة الرئيس : الماليون ينتظرون فترة حكم الرئيس الجديد ليروا مدى التزامه الذي يمثل مجمل امالهم في العبور إلى الإستقرار المنشود ، جريدة العرب ، العدد (٩٢٩٧) ، ٢٠١٣/٨/٢٢ ، ص ٢ .**

[٢] **المصدر نفسه .**

الخاتمة:

تعاني وضعية الدولة في مالي من الخلل الهيكلي الذي تعانيه الدول الإفريقية عامة، والدولة في مالي على وجه الخصوص من إشكاليات الاندماج الوطني، وتنامي الولاءات التحتية (الدينية والقبلية والجهوية) على الولاء الوطني للدولة المالية، وكذا الإرث الإستعماري، والتعددية الاثنية والعرقية، وما يرتبط بها من سيولة حدودية؛ لكون العديد من تلك الإثنيات عابرة للدول من ناحية، وتوازن تلك الانقسامات الإثنية والدينية في الواقع المالي بشكل مركب من ناحية اخرى، فضلاً عن الاخفاق في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وما يترتب عليه من إشكاليات تقاسم الثروة والسلطة ومطالب الانفصال.

مثلت الازمة في جمهورية مالي تحدياً جدياً للدولة، فبعد الاعلان عن إنفصال اقليم ازواد عن الدولة بدأت مشكلة عدم الاندماج الوطني تطرحُ نفسها بجدية مهددةً جمهورية مالي وجوداً وبقاءً، ولم يقتصرُ الأمر على مالي وإنما على دول الاقليم المحيطة بها، فبالنسبة الى دول الإفريقي، فإن نشوء دولة للازواد يمثل سابقة في غاية الخطورة، قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية، كالجزائر والنيجر... من ذلك صار لزاماً لفهم ما حصل في مالي أن تُدرس منطقة الساحل برمتها، لما كان له من أثرٍ أثار حفيظة معظم الدول و لاسيما من الناحية الامنية.

وعبرت الازمة في مالي بما لا يقبل الشك عن وجود أزمة مركبة جوهرها يكمن في سوء توزيع السلطة و الثروة ، تلك الأزمة التي أدت الى اعلان جزء كبير من اقليم الدولة – الذي يمثل ثلثي مساحة البلاد ويضم الطوارق والعرب ؛ ويحتضن مدنا كبرى كتومبوكتو وغاوو وكيدال.. هذا الفراغ لتسيطر على جزء كبير في شمال البلاد وتعلن استقلاله؛ مما أدخل البلاد في متاهات سياسية وعسكرية خطيرة – الى اعلان الانفصال ، وقد أكدت التجارب الدولية أن التعاطي مع قضايا من هذا النوع ؛ لا يمكن أن تتأتّى إلا بصورة شمولية تستحضر مختلف العوامل التي تغذّي الرغبة في الانفصال أو التوجه نحو التطرف والعنف ؛ بعيدا عن المقاربات التي تستحضر المصالح الضيقة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ؛ فالسعي إلى تدبير التنوع المجتمعي بشكل ديمقراطي في المنطقة وتجاوز الفراغ الأمني ودعم جهود التنمية ؛ يمكن أن يسهم في تراجع حالة الاحتقان الناجمة عن سوء توزيع السلطة والثروة .

The National Movement for Liberation of Azawad (MNLA)in Mali and the creation of the state

Dr.khairi AbdulRazaq Jassim

Three concerted factors affected negatively the state of Mali both politically and security They played an important role in the state of political instability and the integration there: colonial legacy , weakness and fragility of the state , and the control of tribalism . The movement of Azawad has get benefit from these factors in its confrontation with the central government.

However , the direct reasons that led to the declaration of the state of Azawad represented , in addition to what have been mentioned above , in changing the Libyan political regime . It was a major reason behind escalating the claims of the movement to the extent of calling for secession and declaring the independence .

Supplying with human of Tuaregs to the north of Mali, the movement has been empowered clearly .

The military coup in Mali coincided with the fall of Gaddafi. This situation negatively a ffected the state of Mali in its dealing with the claims of the National Movement of Azawad.The latter got benefit from the instability, weakness of the state and the armed organizations spread across the African coast that empowered it.

Although the elimination of the nascent state by the French intervention, the question has not been solved yet. It will remain raised from time to time according to regional and International circumstances. The maldistribution of power would keep the problem. If there are no serious measures to settle it, the instability will remain the major feature of the state in Mali and threaten its existence.